دور التكامل الزراعى العربى فى تحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة

د/ خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد

مدرس الاقتصاد

المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق

مقدمة البحث :

يعتبر الأمن الغذائى أحد الأهداف الهامة التى تهتم بها الدول العربية ؛ حيث يعتبر الأمن الغذائى مكوناً رئيسياً من مكونات الأمن القومى العربي، وبالتالى فإن قضية الأمن الغذائى هى قضية استراتيجية أساسية وهى فى الوقت نفسه قضية اقتصادية وزراعية .

كما تُعد مشكلة الأمن الغذائى فى الوطن العربى . هى التحدى الأكبر فقد وصلت الأوضاع الغذائية من حيث الاعتماد على الخارج إلى صورة تهدد الأمن الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والاستقلال الوطنى الأمر الذى يستلزم تكريس الجهود وتنسيقها وتجميعها فى إطار عمل قومى يحقق مواجهة هذه المشكلة بصورة فعالة يتحقق معها الأمن الغذائى للشعوب العربية .

وتتطلب دراسة التكامل الزراعى العربى ودوره فى تحقيق الأمن الغذائى للدول العربية التعرف على مفهوم الأمن الغذائى من وجهات نظر متعددة مع ضرورة استخلاص مفهوم محدد وشامل يتم على أساسه التعرف على أبعاد المشكلة والوسائل والسياسات الملائمة لعلاجها ، وكذلك دراسة المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة والتى قد تؤثر سلباً أو إيجاباً فى مدى قدرة الدول العربية على إقامة تكامل زراعى عربى يحقق الأمن الغذائى للشعوب العربية .

مشكلة البحث :

ينصب البحث على دراسة إمكانية قيام تكامل اقتصادى زراعى عربى يمكن من خلاله تحقيق الأمن الغذائى للشعوب العربية كأحد الأهداف الهامة التى تهتم بها الدول العربية حيث يعد الأمن الغذائى ركيزة أساسية للأمن القومى العربى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة .

وتعتبر الدول العربية مستورداً صافياً للغذاء حيث تعانى من عجز كبير فى إنتاج الغذاء وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية ، وهذا العجز يأتى نتيجة عدم قيام قطاع الزراعة بتوفير متطلبات المجتمع من الغذاء ؛ الأمر الذى يؤدى إلى حدوث فجوة غذائية، ينتج عنها مشكلات اقتصادية واجتماعية أبرزها ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ونقص الكميات المتاحة للاستهلاك، وظهور التضخم ، وقد تؤدى إلى مشكلات سياسية من خلال استخدام الغذاء كوسيلة ضغط سياسى على الدولة التى تعانى من نقص الغذاء ، ويتضح مدى قدرة القطاع الزراعى العربى على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية من خلال العديد من المؤشرات من أهمها انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو 12.77 % فى متوسط الفترة (1996 - 2000) ثم إلى 9 % تقريبا فى عامى 2003 ، 2004 ، ثم انخفض إلى نحو 6.1 % عام 2010 ، وقد تزايد الانخفاض حتى بلغت نسبة المساهمة إلى نحو 5.1 % عام 2012 .[1]

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الزراعى للدول العربية نحو 22655 مليون دولار عام 2000 ، حتى بلغ نحو 66280 مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو سنوى قدره 10.3 % للفترة (2000 – 2011).[2]

ولذا فإن العمل على إنهاء التبعية الغذائية قد أصبح واجباً قومياً لأن التجارب القطرية قد أثبتت فشلها فى تلبية الحاجات الغذائية لسكان كل قطر عربى

[1] - جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سنوات مختلفة .
[2] - المصدر السابق .

على حدا – فالأمن الغذائى العربى لا يمكن أن يتحقق دون الجهود العربية المشتركة، فهى الأمل الوحيد لإنهاء التبعية الغذائية مع ترسيخ معالم ثابتة للتنمية الزراعية الحديثة وما لم تستثمر الموارد الزراعية بشكل جماعى ومن وجهة نظر تكاملية فإن القصور فى التنمية الزراعية والغذائية سيزداد عمقاً وأشد ضراوة سنة بعد أخرى(3)، وذلك ما سيحاول البحث دراسته .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى ما يلى :

1 – تحديد فرص رفع قدرة القطاع الزراعى العربى على تحقيق الأمن الغذائى لشعوب الوطن العربى ومواجهة أوجه القصور فيه .

2 – التعرف على أهم الايجابيات والسلبيات الناجمة عن التغيرات الدولية والاقليمية المعاصرة لتعظيم ايجابيتها وتحجيم سلبياتها المؤثرة على الأمن الغذائى العربي.

3- معرفة فرص تحقيق التكامل الاقتصادى الزراعى العربى كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائى للدول العربية .

فروض البحث :

1- **أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية.**
2- **هناك العديد من المعوقات كما أن هناك العديد من الفرص لقيام تكامل زراعى عربى .**
3- **هناك إمكانية لتحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال إقامة تكامل زراعى عربى .**

---

3 – د . خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادى العربى : الواقع وآفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 78 – يونيو 1994 صـ33 .

حدود البحث :

الحدود المكانية : كافة الدول العربية .

الحدود الزمانية : فترة الدراسة تبدأ من عام 1991 وحتى عام 2013 حسب المتاح من بيانات .

أسلوب الدراسة :

تم إتباع الأسلوب الكمى ، إذ تعتمد الدراسة على الطريقة الاستقرائية والاستنباطية باعتبارهما مكملتين لبعضهما ، كما تم الاعتماد على التحليل الوصفى ، واستخدمت الإحصاءات (كميا و قيميا) حسب المتاح من البيانات الخاصة بالمتغيرات .

مصادر البيانات والإحصاءات:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة بواسطة عدة جهات مختلفة .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .
- جامعة الدول العربية – التقرير الاقتصادى العرب الموحد .
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) .
- المنظمة العربية للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .
- وزارة التخطيط .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .
- نشرات البنك المركزى المصرى .
- نشرات البنك الأهلى المصرى .

خطة البحث :

المبحث الأول : مفهوم الأمن الغذائى وأبعاده ومكوناته

المبحث الثانى : المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة ، ومعوقات قيام تكامل زراعى عربي.

المبحث الثالث : المحـاور الاستراتيجيـة المقترحـة لتحقيق الأمن الغذائى فى ظل تكامل زراعى عربى .

المبحث الأول

مفهوم الأمـن الغذائى وأبعاده ومكوناته

إن حصـول الإنسـان علـى الغذاء المطلـوب حـق مـن الحقـوق الأساسـية حفظـا لإنسانيته وكرامته وصونا لنظامه الأخلاقى، إذ لا تستوى كرامة الإنسـان مـع تعرضـه لحالات الجـوع وحرمانه من حق الغذاء ، كما لا يمكن للمجتمع أن يحافظ على نسيجـه الاجتماعى فى ظل انعدام الأمـن الغذائي[4].

ويعتبر فقدان الأمن الغذائى من المشاكل الرئيسية التـى تواجههـا معظـم الـدول النامية والدول العربيـة بصـفة خاصـة ، وقد أدى تفـاقم أزمـة الغذاء عالميـا منذ عـام 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمـن الغذائي، وانتشر على أثر هذا سوء التغذيـة فـى البلاد الفقيرة بصفة خاصة، بصورة أدت إلى التخوف من حدوث مجاعات على المدى الطويل [5] .

كما شهدت الأعوام (2005 – 2006 – 2007) ارتفاعاً حاداً وغير مسبوق فى أسعار الغذاء مما تسبب فـى وقـوع مـا سمى وقتهـا بالأزمـة الغذائيـة العالميـة ، وقد عزى العديد من المختصين وقوع تلك الأزمة إلى نقص المعروض من السلع الغذائيـة فى الأسواق العالمية نتيجة عدة عوامل من أهمها العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية ، وكذلك تزايد معدلات التحول فى استخدام بعض السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيـوى .

أولاً: تحليل مفهوم الأمن الغذائى

يحتـل الأمـن الغـذائى العربـى حيـزا هامـا مـن اهتمامـات المنظمـات العربيـة المعنية باقتصاديات الدول العربية، ويرد ذلك الاهتمام المتواصل إلى الـدور المتعاظـم الذى يلعبـه الغذاء الآمن فـى إعداد المـواطن العربـى لمجابهـة التحديات الكبـرى التـى

4- د . محمد رفيق حمدان – الأمن الغذائى نظرية وتطبيق –دار وائل للنشر ،عمان (الأردن) 1999ص 12.

(5) - Valdes, A. Siamwalla, A.," Itroduction", Food Security for Developing Countries Westivew Press, Boulder & Colorado, 1981, p.1.

تفرضها عولمة الاقتصاد ، حيث أن مسألة الغذاء تتناول الإنسان بقدراته وإمكاناته الفكرية والجسدية .

ويعتبر الأمن الغذائى مصطلحا حديثا ظهر فى بداية السبعينات، وشاع استخدامه فى البلاد النامية، حيث شهد العالم النامى نقصا كبيراً فى حجم المنتج، ومستوى المخزون من الغذاء على نحو زاد من تبعيته للخارج فى تأمين حصوله على احتياجاته الأساسية من الغذاء [6].

وفيما يلى تحليل لمفهوم الأمن الغذائى ثم استعراض لبعض تعريفات الأمن الغذائى وتحليلها :

1 - مفهوم الأمن الغذائى :

يعبر الأمن الغذائي[7]بصفة عامة عن قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، والذى يتم توفيرها إما بإنتاجها محليا، أو بإنتاج جزء منها وتوفير باقى الاحتياجات من حصيلة عائد الصادرات الزراعية، والتى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى، وبالتالى يتحقق الأمن الغذائى إذا توفرت له ثلاث ركائز أساسية متكاملة للسلع الغذائية: وتتمثل في

أ - الوفرة: زيادة الإنتاج المحلى.
ب - الاستقرار: توافرها طوال الوقت.
ج - ضمان الحصول عليها.

---

6 – أنظر فى ذلك :

U.N.C.F., " New Food policies in (A,G),, No. 31, Geneva, 1970, pp. 9 – 12

7 – د . إيناس السيد صادق، د . إكرام إبراهيم، دراسة تحليلية لمفهوم الأمن الغذائي العربي في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، سبتمبر 2002.

2 - تعريف الأمن الغذائى :

وفيما يلى بعض التعريفات المختلفة للأمن الغذائى وتحليلها :

أ- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) :

عرفت منظمة الأغذية والزراعة مشكلة الأمن الغذائى بأنها " مشكلة ضمان القدرة الاقتصادية والبدنية لكل الناس وفى كل الأوقات على الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء.

ب - تعريف البنك الدولى (1986) :

ويعرف البنك الدولى الأمن الغذائى على أنه " إمكانية حصول كل الأفراد فى كل الأزمان على الغذاء الكافى لحياة صحية ونشطة [8] "

ج- تعريف خبراء المجموعة الأوروبية EC

وقد عرفوا الأمن الغذائى بأنه عمل يهدف إلى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية [9]

حيث يرى هؤلاء الخبراء أن تحقيق الأمن الغذائى يعتمد على العمل من اجل أن تتوفر لدى المجتمع الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو الحصول عليه، وأن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التى تحقق أعلى النتائج .

د- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

وهو تعريف للأمن الغذائى العربى بصفة خاصة وقد عرفوه على أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلى أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع

---

[8] - د . يحيى بكور – الأمن الغذائى العربى : الواقع وأفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 101 مارس 2000 ص 208 .

[9] - د . صالح الأمين الأرباح – الأمن الغذائى : أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه – الجزء الأول ، دار الكتب الوطنية – بنغازى 1996 ص27.

الغذائيـة لكـل قطـر وإتاحتــه للمـواطنين العـرب بالأسـعار التـى تتناسـب مـع دخـولهم وإمكاناتهم المادية[10] .

أى **أن المفهوم العربى للأمن الغذائى** يعنـى بتـوفير الغذاء بالكميـة والنوعيـة اللازمتين للنشـاط والصـحة بصـورة مستمرة لكل أفراد الأمـة العربيـة، اعتمـادا علـى الإنتاج الذاتى أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر عربـي، وإتاحتــه للمــواطنين بهـذه الـدول بالأسـعار التــى تتناسـب مــع دخــولهم وإمكانيــاتهم الماليـة[11]. إلا أن احتياجـات الغذاء الأساسية يجب تلبيتهـا محليـا بأقصـى قدر ممكن، وبصفة خاصة فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة .

ثانياً: الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائى:

تتضمن مشكلة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائى فى العالم العربى عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية، وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدول العربية مسئولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائى العربى فى حالة الأخذ فى الاعتبار هذه الأبعاد مجتمعة وبالتوازى وبدون التركيز على إحداها وإهمال البعض الأخر.

1 - الأبعاد الاقتصادية:

حيث تتطلب تـوفير الغذاء المناسب القدرة الاقتصـادية لتحقيق هذا الهدف ولا يمكن تحقيق هذا الهدف سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية إلا عن طريق توليد الدخل الكافى الذى يضمن الحصول على الغذاء المناسب ولا يتأتى الغذاء المناسب إلا عن طريــق توظيــف أفــراد المجتمــع ولا يتــأتى التوظيــف إلا عــن طريــق الاســتثمار والتنمية[12].

كما يتضمن البعد الاقتصادى الجوانب التالية :

---

10 – د . يحيى بكور – الأمن الغذائى العربى مرجع سبق ذكره . ص 210 .

11 – د . إمام محمود الجمسى . محددات الأمن الغذائى العربى، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، سبتمبر، 2001.

12– د. محمد رفيق حمدان : الأمن الغذائى نظرية ونظام وتطبيق – مرجع سبق ذكره . صـ18 .

أ - مدى قدرة القطاع الزراعى على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية :

يتضح مدى قدرة القطاع الزراعى العربى على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية من خلال العديد من المؤشرات من أهمها :

- **تذبذب الناتج الزراعى على مستوى الوطن العربى** : فقد بلغ الناتج الزراعى فى متوسط الفترة (91 -95) 66.470 مليار الدولار ، وفى متوسط الفترة (96 - 2000) 78.652 مليار دولار ، ثم انخفض فى عام 2003 إلى 56.73 مليار دولار ثم ارتفع قليلا إلى حوالى 68.285 فى عام 2004 ، وقد بلغ نحو 126.8 مليار دولار عام 2010 حتى بلغ نحو 137.7 مليار دولار عام 2012 .[13]

- انخفاض **نسبة مساهمة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى** خلال فترة الدراسة إلى 13.9 % فى متوسط الفترة (91 - 95) ثم إلى 12.77 % فى متوسط الفترة (96 - 2000) ثم إلى 9 % تقريبا فى عامى 2003 ، 2004 ، ثم انخفض إلى نحو6.1 % عام 2010 ، وقد تزايد الانخفاض حتى بلغت نسبة المساهمة إلى نحو 5.1 % عام 2012 .[14]

- تقدر **مساحة الأراضى** الصالحة للزراعة حوالى 14.1 % من الرقعة الجغرافية ، أما المساحات المستغلة فعليا للزراعة فتبلغ 3/1 المساحة القابلة للزراعة.

- **تناقص الأهمية النسبية لليد العاملة فى قطاع الزراعة** : بسبب تراجع **السكان الزراعيين** ولو بنسب متفاوتة ، حيث يقدر عدد السكان الزراعيين فى الدول العربية نحو 83.9 مليون نسمة أى حوالى 55.3 % من سكان الريف وحوالى 23.2 % من إجمالى عدد السكان بالمقارنة مع 30.3 عام 2000 ، وتقدر القوى العاملة فى الزراعة بنحو 27.3 مليون عامل عام 2011 أى بنسبة 22.6 % من القوى العاملة لتلك السنة .[15]

- **العجز المستمر فى الميزان التجارى الزراعى** للدول العربية : حيث نجد انه يعانى من وجود عجز مستمر فيه .حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية

---

[13] - جامعة الدول العربية ، التقرير العربى الموحد ، الفصل الثالث ، قطاع الزراعة والمياه ، سنوات مختلفة.
[14] - المصدر السابق .
[15] - المصدر السابق .

20592.1 مليون دولار فى الفترة (91 - 95) ثم زادت إلى 2585.4 مليون دولار فى الفترة (1996 - 2000) بنسبة زيادة 25.6 % ثم وصلت إلى 30564 مليون دولار فى الفترة (2001 - 2004) ، ثم ارتفعت لنحو 82429 مليون دولار عام 2010 ، ثم بلغت نحو 84289 مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو سنوى 10.6 % للفترة (2000 – 2011) وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الزراعى للدول العربية نحو 22655 مليون دولار عام 2000 ، حتى بلغ نحو 66280 مليون دولار عام 2011 بمعدل نمو سنوى قدره 10.3 % للفترة (2000 – 2011).16

ب - تزايد معدلات الاستهلاك:

تكمن أساس المشكلة الغذائية فى المنطقة العربية فى أنها تستهلك أكثر مما تنتج. وقد تفاقمت الفجوة الغذائية فى الدول العربية منذ عام 1970 حيث كانت قيمتها حوالى 800 مليون دولار ثم ارتفعت لتصل إلى حوالى 12.7 مليار دولار عام 1995[17] ثم إلى 14.6 مليار دولار فى عام 2004م ، ثم بلغت نحو 34.4 مليار دولار عام 2011 ، حيث بلغت فى متوسط الفترة 2005 -2011 حوالى 28.6 مليار دولار [18]

ج - الأسعار ودرجة استقرارها:

يتأثر الأمن الغذائى العربى بدرجة تقلب الأسعار المرتفعة للقمح، حيث يستورد العالم العربى منه كميات كبيرة سنويا. وكلما زادت الأسعار أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة فاتورة الواردات الصافية من القمح. كما أن عدم الاستقرار فى الأسعار المرتفعة يؤثر على عدم قدرة العالم العربى على تخطيط وارداته من القمح[19].

د- الاستثمار الزراعي:

---

16 - المصدر السابق .

17 – د صبحى القاسم، الأمن الغذائى العربي، حاضره ومستقبله، عمان– الأردن 1998 ، ص .123

18– جامعة الدول العربية . التقرير الاقتصادى العربى الموحد : سنوات مختلفة .

19– أحمد قدرى مختار، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسة والأمن الغذائى المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000، ص .828

تشير العديد من الدراسات[20] إلى أن التركيز على تطوير قطاع الصناعة فى العالم العربى قد أدى إلى انخفاض الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة، وبالتالى ضآلة معدل نمو المساحات المنزرعة والإنتاج لمختلف الحاصلات الزراعية، وهو الأمر الذى ساعد على زيادة الفجوة الغذائية فى العالم العربي.

مما يعنى ضآلة **الاستثمارات** الموجهة للقطاع الزراعى وبصفة عامة وحسب الإحصائيات الحديثة فإن نسبة الاستثمار الزراعى إلى الاستثمار الإجمالى فى الدول العربية تعتبر قليلة لا تتجاوز 15 % وتتفاوت هذه النسبة فيما بين الدول العربية .

2 - الأبعاد الاجتماعية:

أ - التزايد المستمر فى السكان:

لقد تزايد تعداد السكان فى الدول العربية منذ عام 1960 بمعدل 2.8% سنويا، وفى عام 1996 قدر سكان الوطن العربى بحوالى 257.5 مليون نسمة، وقد ارتفع هذا العدد إلى 286.1 مليون نسمة عام 2000، أى بمعدل نمو قدره 2.6% سنويا ثم ارتفع العدد إلى 315.5 مليون نسمة فى عام 2004 ، حتى بلغ نحو 361.370 مليون نسمة عام 2011[21] ، وبموجب هذه المعدلات فإن عدد سكان المنطقة العربية سوف يتضاعف بحلول 2023 بمعدل 2.5% سنويا ويعتبر من أعلى المعدلات فى العالم[22].

ب - مستوى الدخل:

تشير الإحصاءات المتعلقة بالدخل والفقر فى الدول العربية إلى أن هناك حوالى 73 مليون نسمة (حوالى 25% من سكان الوطن العربي) يعيشون دون

20- سلسة تقارير مجلس الشورى، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، تقرير رقم 11، القاهرة فبراير 1992.

21 - جامعة الدول العربية ، التقرير العربى الموحد ، عدة سنوات .

22- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لأعوام 1996، 2001.

مستوى خط الفقر ومعظمهم يعانى من نقص فى الأغذية. وترجع الأسباب الرئيسية للفقر فى الدول العربية إلى[23]:

- النمو السكانى المتزايد والتدهور البيئى للمورد.

- أعباء الحروب والصراعات الأهلية.

- انخفاض الأصول الإنتاجية والسلع والخدمات العامة وضعف وسائل التحكم فيها.

- فشل استراتيجيات التنمية وإصلاحات اقتصاد السوق.

ج- عدم احتواء الغذاء على العناصر الضرورية:

لا تقتصر مشكلة الغذاء فى العالم على عدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المطلوب وإنما تمتد المشكلة إلى عدم احتواء الغذاء على العناصر المطلوب حتى لو توافرت الكمية المطلوبة. وتشتمل مكونات الغذاء الأمثل على ما يلي:

- عناصر ضرورية للطاقة (بروتينات- دهنيات- نشويات).

- أساسيات ضرورية للأجهزة ليست للطاقة (فيتامينات- أملاح).

- أساسيات بتحقيق التوازن فى مكونات الغذاء.

وعلى الرغم من أن نصيب الفرد العربى اليومى من الاحتياجات الضرورية كافى على المستوى الإجمالى، إلا أنه لا يزال دون تغطية الحاجات الأساسية فى بعض الدول العربية. حيث تواجه المجموعات الفقيرة صعوبة بالغة فى الوفاء بالحاجات الغذائية بسبب الزيادة المطردة فى أسعار المواد الغذائية نتيجة انخفاض معدلات الإنتاج الغذائى للفرد فى غالبية الدول العربية ووجود الفجوة الغذائية وتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم المنتجات الزراعية[24].

23- برنامج الامم المتحدة الانمائى، مكافحة وإزالة الفقر، المكتب الاقليمى للدول العربية، نيويورك، مايو 1997.

24- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر 2010.

ثالثا: الأبعاد الدولية والإقليمية و السياسية لمشكلة الغذاء:

(1) الأبعاد الدولية والإقليمية :

إن تأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية، من مناخ وتربة وعمالة وغيره. ولكن يعتمد على أيضا على القوة والوزن السياسى للأمم. ويحتاج أيضا للنفوذ السياسى والتأثير. فالنفوذ السياسى والقوة ينبغى أن تصاحب النظم الإنتاجية.

وقد كشفت الدراسات أن هناك العديد من المناطق التى عانت من المجاعة والجفاف فى أعوام 1985، 1986، 1987، فى الوقت الذى كانت هناك كميات هائلة ومتاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمى ولم يستغل لإنقاذ هذه المناطق.

ومن هنا تم استخدام صفقات القمح فى الضغط السياسى الدولي، فالولايات المتحدة بصفتها المورد الرئيسى لسوق الحبوب العالمية، والعكس تماما بالنسبة للدول التى تعتمد على الحبوب فى الغذاء أمرا يجعل التجارة الدولية للحبوب أداة هامة فى التأثير والضغط السياسي. حيث قامت الولايات المتحدة بتأخير شحن كميات من القمح إلى بنجلادش فى عام 1974 بسبب بيع الأخيرة لمنتجاتها من الحبوب لكوبا.

كما أن تجارة القمح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا) تأثرت بالعلاقات السياسية، فقد تعرضت للانفراج والتأزم عدم مرات ففى أوائل السبعينات (1972) حدث انفراج فى مبيعات القمح للاتحاد السوفيتي، بناء على سياسة الوفاق التى انتهجتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى لإنهاء مشكلة فيتنام. ومع حدوث بعض الأزمات، تعطل شحن القمح الأمريكى للاتحاد السوفيتى (سابقا) فى أعوام 1975، 1980 وهو الأمر الذى أدى إلى مشكلات اقتصادية للاتحاد السوفيتى (سابقا).

وقد استخدمت الولايات المتحدة الغذاء كسلاح ضغط فى الستينات بغرض كبح قيادتها السياسية آنذاك فقد تم تخفيض المعونة المقدمة إليها من 170 مليون دولار

إلى 75 مليون عام 1965 ثم 55 مليون عام 1966 [25] الأمر الذى يعنى محاولات التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد. بجانب ذلك تعرضت الدول العربية لضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرص حصار اقتصادية على هذه الدول (ليبيا- العراق- السودان)، الأمر الذى ترتب عليه نقص فى الغذاء ومعاناة اقتصادية كبيرة.

إن تحقيق الأمن الغذائى يساهم مساهمة فعالة فى الاستقرار السياسى داخلياً وخارجياً والعكس صحيح حيث أن غيابه يؤدى إلى اضطرابات وتقلبات داخلياً وخارجياً فعلى المستوى الداخلى فإن حدوث أى عجز غذائى يؤدى إلى حدوث اضطراب يهدد استقرار الأمن الداخلى للدولة والمثال على ذلك أحداث الشغب التى حدثت فى مصر عام 1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصورة فجائية .

ج- الأبعاد السياسية::

ويختلف شكل الحكم من دولة إلى أخرى، وبالتالى تختلف درجة تدخلها وتوجيهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادى السائد وقد لخص Cohen الأحوال التى تتدخل فيها الحكومة فى الإنتاج فى النواحى الآتية[26]:

- قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحى الإنتاج المختلفة الزراعى والصناعى مثلا، أو التحكم فى الأسعار لتلافى الهبوط فيها.

- قد تتدخل الحكومة لرسم سياسة زراعية خاصة.

- قد يأتى التدخل فى الإنتاج الزراعى أو غيره لتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض، وبذلك تتلافى ما يصاحبها من مشاكل تؤثر بوضوح على الإنتاج ومظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. وينعكس هذا بشكل أو بآخر على الأمن الغذائي.

25- د . صالح الأمين الأرباح : الأمن الغذائى أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه الجزء الأول – مرجع سبق ذكره – ص32.

26 - يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية. . دار النهضة العربية . القاهرة . 1999 .

رابعاً - الأبعاد المناخية والبيئية والمائية لمشكلة الغذاء:

1 - الأبعاد المناخية لمشكلة الغذاء :

تنعكس آثار التغيرات الطبيعية والمناخية على مدى توفر السلع الغذائية للدول العربية بسبب الاعتماد الكبير لتلك الدول فى توفير تلك السلع على الأسواق العالمية ، والتى تعتمد على الإنتاج العالمى لتلك المحاصيل ، وتلعب الظروف الطبيعية والتغيرات المناخية والبيئية دورا كبيرا فى تحديد الإنتاج العالمى من تلك المحاصيل ، ومن ثم تأثيرها على المعروض فى ظل الزيادة المضطردة فى الطلب العالمى على السلع الزراعية ، ومن شأن التغيرات المناخية أن تزيد من حدة تقلبات الإنتاج الزراعى على امتداد جميع المناطق .

ومن ملامح التغيرات المناخية التى تحدث فى العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضى وحتى عام 2011 - الجفاف الشديد الذى يجتاح بعض مناطق العالم والأمطار الغزيرة المسببة للفيضانات والسيول المدمرة فى مناطق أخرى ، وخير مثال على ذلك موجة الحر الشديدة التى ضربت روسيا فى صيف عام 2010 وتسببت فى حالة الجفاف الشديد مما تسبب فى اندلاع حرائق أدت إلى دمار ثلث محصول الحبوب فى روسيا ، وعلى إثره قررت روسيا حظر صادراتها من الحبوب من 15 أغسطس إلى 31 ديسمبر 2010 وأدى ذلك القرار إلى ارتفاع قياسى فى أسعار الحبوب فى تلك الآونة .

وفى نفس العام تعرضت أستراليا إلى فيضانات كبيرة ، حيث ذكر المراقبون أنها الأسوأ من نوعها منذ بدء رصد الكوارث الطبيعية والفيضانات فى المنطقة قبل 130 عام ، وتسبب الفيضان فى خسائر كبيرة وخاصة على المحاصيل الزراعية ، حيث تضررت بشكل كبير و غرقت بعض المحاصيل تماما فى حين غطت المياه محاصيل أخرى .

وما أحدثه زلزال اليابان عام 2011 من فيضانات و تسرب إشعاعى نووى كان له تأثير بالغ على المنتجات الزراعية فى المناطق المنكوبة ، حيث اضطرت اليابان إلى استيراد السلع التى تنتجها فى تلك المناطق خوفا من التأثير الإشعاعى ، وأوقفت

التصدير لسلع أخرى كانت تصدرها ، الأمر الذى ساهم فى انخفاض المعروض عالميا .

2– الأبعاد البيئية لمشكلة الغذاء:

شهدت البيئة الزراعية العربية تدهوراً حاداً ، وذلك نظرا لغياب البعد البيئى عن السياسات الزراعية القطرية العربية ويرصد أحد تقارير المنظمة العربية للزراعة[27] ما أدت إليه التجارب التنموية الزراعية العربية من خسائر بيئية مباشرة أثرت على القدرات الإنتاجية للزراعة العربية على النحو التالي:

- تعرض [28]التربة للتعرية و التدهور حيث أصبح 70.9 % من المساحة الإجمالية فى العراق متصحرة أو متعرضة للتصحر، ويهدد التصحر 60% من المساحة الإجمالية فى سوريا، 92.8% فى اليمن، 15.7% فى السودان.

3 – البعد المائى لمشكلة الغذاء :

يمثل الوطن العربى حوالى 10% من مساحة العالم ونحو 5% من مجموع سكانه، ويحظى بأقل من 0.5% من موارد العالم المائية والمتجددة، ويتوفر فى الدول العربية حوالى 0.7 % من إجمالى المياه السطحية الجارية فى العالم ، ولا يتعدى نصيب الفرد من المياه فى الدول العربية فى عام 2010 حوالى 800 م 3 مقابل 7000 م3 على مستوى العالم ودون مستوى خط الفقر المائى والذى يقدر بنحو 1000 م 3 [29]، وتستغل بعض الدول العربية مواردها المائية المتاحة بالكامل، فى حين تستغل كل من الجزائر وسوريا ولبنان وعمان والمغرب وموريتانيا ما بين 11%-53% من مواردها المتاحة فقط نظرا لارتفاع تكاليف استغلالها. هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه فى شبكات النقل والتوزيع بالدول العربية، حيث تتراوح ما بين 40%-

27 – جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوى للتنمية الزراعية فى الوطن العربى، 2008.

[28] - جامعة الدول العربية : التقرير العربى الموحد ، 2012 .

[29] - جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، عدد 2012 .

50% من إجمالى المياه المنقولة، ويقدرها البعض الآخر بحوالى 60%[30]. وتعانى معظم الدول العربية من العجز المائى.

ونستنتج مما سبق :

أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية؛ حيث يعانى الناتج الزراعى من التذبذب على مستوى الوطن العربى ، مع تزايد معدلات الاستهلاك وانخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى العربى ، وتناقص الأهمية النسبية لليد العاملة فى قطاع الزراعة ، كما أن الميزان التجارى الزراعى للدول العربية يعانى من عجز مستمر ، وكذلك تذبذب الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية وتأثيره على قدرة الدول العربية فى تدبير احتياجات شعوبها من تلك السلع من الأسواق الدولية ، مع ضآلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى .

مما يعنى صحة الفرض الأول أن " أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية ".

30- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد 53 لعام 2000، ص 18.

المبحث الثاني

المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة ، ومعوقات قيام تكامل اقتصادى زراعى عربي

أولاً : المتغيرات الدولية والإقليمية :

1 – نشأة المؤسسات الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية :-

مع انتهاء الحرب العالمية عام 1945 [31] من القرن الماضى بدأت معظم دول العالم فى التفكير جدياً فى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إدارة هذا النظام اقتصادياً فتم إنشاء صندوق النقدى الدولى فى 25 ديسمبر 1945 بحيث يكون مسئولاً عن إدارة النظام النقدي، وفى عام 1946 أنشئ البنك الدولى وطبقاً لاتفاقية " بريتون وودز " كمنظمة مسئولة عن دفع عجلة التنمية فى العالم والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية فى العالم .

وفى ضوء ما آلت إليه القوى والأطراف العالمية كان من الطبيعى أن تتولى الولايات المتحدة صياغة معالم " بريتون وودز "، وكان أهم ما يحركها هو الحفاظ على قوة الدفع الكبيرة التى كان عليها الاقتصاد الأمريكى أثناء سنوات الحرب، وأدركت أن هذا لن يتم إلا من خلال علاقات اقتصادية دولية حرة، وفى ظل تجارة عالمية خالية من القيود ويتزايد فيها حجم الصادرات الأمريكية .

31– د . عبد المطلب عبد الحميد : الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواى لسياتل وحتى الدوحة – الدار الجامعية الإسكندرية 2005 صـ19 .

وقد تمخض مؤتمر " بريتون وودز " عن ميلاد عدد من المؤسسات منها :

أ- صندوق النقد الدولى :

الذى أرسى دعائم نظام النقد الدولى فى الفترة ما بعد الحرب، وهو النظام الذى استهدف استقرار أسعار الصرف وقابلية العملات للتحويل، وعدم فرض القيود على المعاملات الخارجية.[32]

ب- البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

بدأ أعماله فى 25 يونيو 1946، وضم نفس الدول الأعضاء بصندوق النقد الدولي، وكان الهدف من إنشائه هو المساعدة فى عمليات البناء وإعادة التعمير لما دمرته الحرب والمعاونة فى تنمية البلاد النامية ومساعدتها لاستخدام مواردها بشكل كفء وتشجيع حركة الاستثمار الدولية الخاصة .

وفى عام 1956 ظهرت مؤسسة التمويل الدولية (التابعة للبنك) للمشاركة فى تمويل مشروعات القطاع الخاص، ثم ظهرت هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك لإعطاء القروض الميسرة لتصل إلى مدة 50 سنة وبفترة سماح معقولة وأسعار فائدة منخفضة، وفى هذه الفترة أيضا استمرت سيطرة الدول الصناعية السبع الكبرى على سياسات البنك [33] .

ج – الجات وقيام منظمة التجارة العالمية:

- الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) General Agreement on Tariffs and Trade :

فى عام 1947م تأسست الجات ، وتمثل هذه الكلمة الحروف الأولية للكلمات الإنجليزية والتى تعنى " الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement

32- أسامة المجدوب :الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية . القاهرة . 1997 ص 35

33- د . رمزى زكى : هل يحتاج العالم لبريتن وودز جديدة ، مجلة العربى نوفمبر 1994 ص 32.

"on Tariffs and Trade ومن المنظور الاقتصادى [34] هى اتفاقاً تعاقدياً متعدد الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتى يطلق عليها القيود التعريفية .

تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947 من قبل 23 دولة وتم وضع الأهداف العامة لهذه الاتفاقية والمبادئ التى تلزم الأعضاء فى هذه الاتفاقية ، وقد قامت الجات بثمانى جولات خلال الفترة من 1947 وحتى 1993 ، وتعتبر جولة أوروجواى أهم الجولات نظرا لتأثير النتائج التى تم التوصل إليها فى هذه الجولة على مستقبل التجارة الدولية ومن أهم هذه النتائج هى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات واتفاق الزراعة .

– قيام منظمة التجارة العالمية والاتفاق الزراعى بها :

قامت **منظمة التجارة العالمية** World Trade Organization : (WTO) لتحل محل الجات حيث تتولى المنظمة الجديدة تنظيم قواعد التجارة فى السلع والخدمات والأمور المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وبمجرد توقيع الدولة على اتفاقية جولة أوروجواى تصبح عضواً فى منظمة التجارة العالمية وتقبل بنود الاتفاقية ككل .[35]

وقد تولت منظمة التجارة العالمية متابعة تطبيق ما اتفق عليه فى جات 1994 من اتفاقيات حول تحرير التجارة الدولية فى مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وإدارة النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف من خلال مجموعة من الآليات مثل آلية فض المنازعات وآلية مكافحة الإغراق والدعم والوقاية والمؤتمر الوزارى للمنظمة، وقد تم بالفعل عقد عدة مؤتمرات من أهمها مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة ، ومؤتمر الدوحة بقطر ، ومؤتمر كانكون بالمكسيك ومؤتمر هونج كونج بالصين وقد أظهرت تلك الآليات

34 – المرجع السابق : صـ22 .

(35) Said Elnaggar - (The Uruguay Round and the arab countries) J international monetary fund 1996- p 97.

والمؤتمرات العديد من المشكلات وفجرت العديد من القضايا التى أظهرتها عمليات التطبيق للاتفاقيات المبرمة فى 1994.

بل كشفت تلك الآليات عن التعسف الذى عانت منه الدول النامية من الدول المتقدمة فى تطبيق الاتفاقات ، وعدم قيام تلك الدول بالوفاء بالتزاماتها التى تعهدت بها فى جولة أوروجواى وخاصة فيما يتعلق بالنفاذ وفتح الأسواق وتحايلت على إجراءات التنفيذ وهو ما كلف الدول النامية أكثر من 700 مليار دولار ضاعت عليها بسبب ذلك[36] .

وبدأت تظهر احتجاجات قوية من الدول النامية وبدأ التشكك فى كفاءة وفعالية منظمة التجارة العالمية فى هذا المجال

حيث بترتب على انضمام الدول العربية إلى الاتفاقية والالتزام بأحكامها عدة آثار إيجابية وسلبية وفى حالة استمرار اعتماد الدول العربية على الاستيراد من الخارج ، واستمرار الأوضاع السياسات العربية على حالها ، وحالة التفكك السائدة بين الدول العربية فإن المخاطر ستظل تحيق بتلك الدول [37] .

وكان من أهم الاتفاقات التى أسفرت عن قيام منظمة التجارة العالمية هو الاتفاق الزراعى والذى تمثل فى خمسة مجالات أساسية هى :-

- تحسين فرص النفاذ للأسواق .
- تخفيض الدعم المحلى للمنتج الزراعى .
- تخفيض الدعم للصادرات الزراعية .
- تقرير معاملة خاصة للدول النامية المستوردة للغذاء والأقل نمواً .

36- د . عبد المطلب عبد الحميد : الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواى لسياتل وحتى الدوحة – مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

37- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العمل الاقتصادى العربى المشترك ومنظمة التجارة العالمية ، المؤتمر التاسع للاقتصادين الزراعين – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى سبتمبر 2001 صـ 13 .

- الإجراءات الصحية التى تطبقها الدول لحماية إنتاجها الزراعى بما يضمن عدم استخدامها بشكل تعسفى كأداة تعوق انسياب التجارة الدولية .

وقد تنبأ العديد بأن ينعكس تطبيق هذه الاتفاقية بالأثر السلبى على اقتصادية الدول العربية التى تعتمد على الخارج فى سد احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية [38] .

والاتفاقية تسمح بتبادل الدول المختلفة لمعاملة أكثر تمييزاً فى إطار اتفاقيات لإقامة تعاون إقليمى أو مناطق تجارة حرة أو اتحاد جمركى تقيمه فيما بينها وفقاً للشروط والقواعد الواردة فى الاتفاقية .

4 - ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية :-

اتسم العالم بقيام تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوربى ، و النافتا (بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) ، والآسيان وغيرها مما يستوجب على الدول العربية إقامة تكتل فى مواجهتها وإلا تعرضت الدول العربية لخطر التهميش السياسى والاقتصادى وضعف القدرة التفاوضية أمام تلك التكتلات وبالتالى فإن إقامة التكتل العربى سيقوى القدرات التفاوضية للبلدان العربية ، ويفتح أمامها فرصاً للإفادة من التعاون مع الكتل الخارجية .

أ - ظهور أوروبا الموحدة :

من أهم التغيرات العالمية التى حدثت هى ظهور الاتحاد أوروبا الموحدة عام 1993، وكذلك تأثرت فرص التصدير المتاحة أمام المنتجات العربية إليها .

ب - اتفاقية النافتا :

خرجت " النافتا " إلى حيز الوجود بعد ما أقرها الكونجرس الأمريكى فى السابع عشر من نوفمبر عام 1993 ليبدأ العمل بها فى مطلع عام 1994، وتضم تكتلا مكونا من (أمريكا – المكسيك – كندا) بالإضافة إلى أنها تعتبر من الأسواق العالمية الكبرى من حيث عدد السكان أو الناتج القومى الإجمالى .

38- د . خديجة محمد الأعسر : هيكل التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية وإمكانيات التكامل الاقتصادى العربى – شئون عربية عدد 80 – ديسمبر 1994 صـ 210 .

وأكدت النافتا رغبة أمريكا فى توسيع نطاق حرية الحركة أمام صادراتها واستثماراتها شمال وجنوب القارة، وليس الميل إلى الانعزال والتقوقع فى حدود القارة الشمالية، فقد كانت الرغبة فى الاستثمار عناصر رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى العمالة الرخيصة المتوافرة فى المكسيك عاملا أساسيا، فى الترغيب باتفاقية النافتا [39] .

5- انهيار منظومة الدول الاشتراكية :

أدى الانهيار التدريجى لمعظم دول أوربا الشرقية ثم انهيار الاتحاد السوفيتى إلى حدوث تغيرات كبيرة فى النظام العالمى حيث تحولت تلك الدول من تقديم معونات وقروض للدول إلى متلق لهذه المعونات مما انعكس على فرص الحصول على المساعدات والقروض من قبل الدول النامية . وتعتبر مصر على سبيل المثال من الدول التى تأثرت بانهيار الاتحاد السوفيتى حيث كان من أكبر المستوردين لعدد من المنتجات الزراعية .[40]

6 - التقدم العلمى والتقنى :

حيث يسير التقدم العلمى والتقنى بخطى واسعة وسريعة فى دول العالم المتقدم وبالتالى تشجيع البحث العلمى وتبادل الخبرات فى المجال الزراعى لزيادة حجم الإنتاج الزراعى أفقياً ورأسياً وزيادة الكفاءة الإنتاجية [41] .

39- العالم اليوم 1993/3/13 .

40- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائى العربى . ديسمبر 1994 ص 127 .

41- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (التكامل الزراعى العربى. نظرة الماضى وآفاق المستقبل ص 265.

ثانياً محاولات وتجارب قيام تكامل اقتصادى زراعى عربى :

1 – تعثر محاولات وتجارب العمل العربى المشترك

إن تاريخ العمل العربى المشترك فى الشئون الزراعية يرجع إلى بدايات إنشاء الجامعة العربية ففى 1946 اتفقت أطراف عربية على إقامة أول شركة مشتركة لشراء واستثمار الأراضى الزراعية فى فلسطين ، وبعد هذا التاريخ وإلى الآن شهدت الساحة العربية إنجازات كثيرة ومتنوعة لخدمة الزراعة العربية . ومنها إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1970) والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية (1974) والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة (1976) والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى (1979) [42] .

فى الخمسينات عقدت الدول العربية عدداً من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية من أجل تنمية التجارة العربية البينية من خلال إطار قانونى يخف من القيود الجمركية المفروضة على الدول المنتمية للاتفاقية منها عدة اتفاقيات من أهمها :-

اتفاقيات تجارية ثنائية عربية مثل الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا عام 1958 ، التكامل المصرى السودانى عام 1982 ... الخ .

تجمعات إقليمية عربية : مثل مجلس التعاون الخليجى ، واتحاد المغرب العربى ، مجلس التعاون العربى والذى ما لبث إن انهار نتيجة اجتياح العراق للكويت فى بداية التسعينات من القرن الماضى .

أ ـ اتفاقيات تجارية جماعية عربية :

مثل اتفاقية التجارة فى عام 1953 ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والتى أقرها المجلس فى عام 1957 ودخلت حيز التنفيذ عام 1964 ، والسوق العربية المشتركة لتنشيط وزيادة حجم التجارة البينية بين البلدان العربية وصولاً إلى التحرير الكامل

42 –خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادى العربى : الواقع وآفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 78 – يونيو 1994 ، صـ26 .

للتجارة بين تلك البلدان وهناك العديد من الاتحادات مثل اتحاد مصدرى الأسماك والاتفاقيات الأخرى ولكن الكثير من تلك الاتفاقيات تعثرت وفشلت [43] .

كما توجه المجلس الاقتصادى نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية بهدف التوسع فى اتفاقية تنمية التبادل التجارى ومحاولة الربط بين تلك الاتفاقية وبين السوق العربية المشتركة .

ولكن التجربة الطويلة فى إقامة المشروعات العربية المشتركة لم تخل من بعض الملاحظات والتى يمكن أن نسجل أهمها فيما يلى [44]

أ ـ لم تزل المشروعات الزراعية العربية المشتركة محدودة ولا تتناسب مع حجم المشكلة الغذائية المتنامية فى العالم العربى .

ب ـ الافتقار إلى التنسيق والرؤية الشاملة فى العمل الزراعى العربى المشترك.

ج ـ عدم انتظام تدفق التمويل اللازم لإقامة المشروعات الزراعية العربية المشتركة ، مما يؤدى إلى التباطؤ فى التنفيذ أو إيقاف العمل عند مراحل معينة .

د ـ لم تراع المشروعات الزراعية العربية المشتركة المعايير السليمة للتكامل العربى فى المجال الزراعى ، سواء فى بعدها القومى أو فى المزايا النسبية للإنتاج أو فى التوزيع الجغرافى ، بل إن الكفاءة المالية واحتمالات الربح السريع هى التى تحكم معظم المشروعات العربية المشتركة .

ثالثاً : معوقات وإمكانيات التكامل الزراعى العربى لتحقيق الأمن الغذائي

هناك العديد من المعوقات التى تعرقل التكامل الزراعى العربى وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربـية .

43- د . محمد كامل ريمان وآخرون (تنمية التجارة الزراعية العربية البيئة من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجارى العربي) ، المؤتمر التاسع للاقتصادين الزراعين – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى 26 ، 27 سبتمبر سنة 2001 ، ص2 .

44- د خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادى العربي : الواقع وآفاق المستقبل : مرجع سبق ذكره ، ص 24

ويمكن تقسيم تلك المعوقات إلى نوعين :-

أ – المعوقات السياسية :-

وتتجسد فى :

1- عدم توفر الإرادة السياسية على الرغم من الإرادة السياسية هى الدافع والمنطلق الأساسى لعملية التكامل [45] .

2- اختلاف النظم السياسية وتذبذب العلاقات السياسية ولذا فإن التكامل الاقتصادى يتطلب نوعا من الاتفاق السياسى على الأهداف الكبرى للدول أيا كان نظامها السياسى حتى لا يكون لاختلاف النظم السياسية أى أهمية فى هذا المجال [46] .

3- ضعف دور الشعوب والمنظمات الأهلية فى صنع القرار [47] .

4- عدم الاستقرار السياسى والنزاعات والصراعات الإقليمية [48].

ب- المعوقات الاقتصادية:

1- تباين مستويات الناتج القومى والدخول فى الوطن العربى : وبسبب هذا التباين يصبح التعاون فيما بينهم أمر مخيف ومقلق للدول الغنية [49].

45- د . باسم فياض – المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية – المؤتمر العلمى السنوى للاقتصادين المصرين التاسع عشر – ديسمبر 1995 – ص3 .

(46) - Mohammed sulieman Naser - (economic in regration in the arab world application of some economic concept) –p . 17

47- المنظمة العربية للتنمية الزراعية متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة فى المجال الزراعى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة – نوفمبر 2000 صـ 94 .

48- د . حسن حمدان العلكيم – أزمة الغذاء فى الوطن العربى – التحديات وآفاق المستقبل . مجلة السياسة الدولية العدد 123 – يناير 1996 صـ23.

49- إمام محمود الجسمى . محددات الأمن الغذائى العربى . المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين . القاهرة . سبتمبر 2001 .

2- ضعف البنيـة الأساسية فى الدول العربية مما يؤثر على الاستثمار داخل الدول، وكذلك صعوبة الانتقال بين الدول العربية الذى يؤثر على حجم التجارة البينية [50].

3- **عدم توفر قاعدة إحصائية:** حيث أن معظم التقديرات اجتهادية .

4- ارتباط الدول العربية بروابط متباينة بالاقتصاد العالمى .

5- ضعف التمويل وأسواق المال حيث لا يوجد تنسيق بين المصارف العربية لتطوير خصائصها وتعزيز فدارتها [51] .

6- عدم الالتزام بالاتفاقيات وعادة تكون الاتفاقيات غير ملزمة مع تخوف بعض الدول العربية الغنية من الدول الأخرى [52].

7- تطبيق التكامل بشكل خاطئ نتيجة إتباع منهج خاطئ تجاهل الاختلافات فى ظروف كل دولة على حدة

8- عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء .

9- التبعية الخارجية للدول المتقدمة من الناحية التكنولوجية والاقتصادية حيث تستورد الدول العربية ما تحتاجه من غذاء من الدول المتقدمة [53].

50- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التكامل الزراعى العربى – تجربة الماضى ونظرة المستقبل – ديسمبر 92 صـ 263.

51- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . دراسة متطلبات السوق العربية المشتركة – مرجع سبق ذكره– صـ 98 .

52- د . صلاح سعيد الطنبولى – التكامل الاقتصادى الزراعى بين بعض الدول العربية فى مجال الغذاء – رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة القناة 1992 صـ31 .

53- د . حسنى مهران – التجارة البنية العربية وإمكانات تطويرها فى ضوء المستجدات الدولية والإقليمية – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط . معهد التخطيط القومى . المجلد الرابع . العدد الثانى . ديسمبر 1996 صـ55 .

10- التوجه القطرى للتنمية دون النظر إلى التنمية الشاملة .

11- تشابه هياكل الإنتاج الزراعية من حيث عدم المرونة .

12- تشابه هيكل الصادرات والواردات حيث نجد أن التركيب السلعى لهيكل التجارة الخارجيـة العربية يشتمل على وجود نسبة عالية من صادرات المواد الأوليـة والمواد الخام [54].

13- الحواجز الجمركيـة وغير الجمركيـة :- حيث تعوق الإجراءات الجمركية انسياب السلع بين الدول العربية وذلك لتعدد الجهات المسئولة عن تخليص السلع المستوردة مما يعرض السلع للتلف [55].

14- عدم مسايرة التقدم التكنولوجى فى العالم . مما يؤدى إلى ضعف مستوى الجودة فى المنتجات العربية .

15- ضعف المناخ الاستثمارى لوجود العديد من المعوقات مع موجود الاضطرابات السياسيـة وحتى مع وجود أى استثمارات لا تستفد بها التجارة البينيـة العربية .

16- تخلف الهياكل الإدارية حيث تتسم بالروتين والتعقيد .

ونستنتج مما سبق ما يلى :

أن هناك العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية مثل نشأة المؤسسات الدولية وقيام منظمـة التجارة العالميـة والاتفاق الزراعى بها ، حيث يترتب على انضمام الدول العربيـة إلى الاتفاقيـة والالتزام بأحكامها عدة آثار إيجابية وسلبيـة نظراً لاعتماد الدول العربية على الاستيراد من الخارج فى سد احتياجاتها من السلع الغذائيـة الرئيسيـة ، كما اتسم العالم بقيام تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوربى ، والنافتا ، والآسيـان وغيرها مما يستوجب على الدول العربية إقامة تكتل فى

54- د .حسن مهران – المرجع السابق صـ52 .

55- د . باسم فياض . المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة – التكامل الاقتصادى الملكى بين مجموعة التعاون العربية – مرجع سبق ذكره صـ7.

مواجهتها وإلا تعرضت لخطر التهميش السياسى والاقتصادى وضعف القدرة التفاوضية أمام تلك التكتلات ، كما أن محاولات وتجارب قيام تكامل اقتصادى زراعى عربى أصابها التعثر كما تعثرت كثير من محاولات وتجارب العمل العربى المشترك ، و لم تزل المشروعات الزراعية العربية المشتركة محدودة ولا تتناسب مع حجم المشكلة الغذائية المتنامية فى العالم العربى ، كما أن هناك العديد من المعوقات التى تعرقل التكامل الزراعى العربى وزيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية .

مما يؤكد صحة الفرض الثانى والذى ينص على أن " هناك العديد من المعوقات كما أن هناك العديد من الفرص لقيام تكامل زراعى عربى ".

المبحث الثالث

المحـاور الاستراتيجيـة المقترحـة لتحقيق الأمن الغذائى فى ظل تكامل زراعى عربى

المحـور الأول : محاولـة تعظـيم الإيجابيـات المتوقعـة عـن تطبيـق أحكـام الاتفـاق الزراعى فى منظمة التجارة العالمية :

أولاً : تعظيم الاستفادة من مبدأ عدم التمييز ، والدولة الأولى بالرعاية :

يمكـن للـدول العربيـة الاسـتفادة مـن الاسـتثناءات الـواردة فـى الاتفاقيـة وهـذه المبادئ مبدأ عدم التمييز ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهناك استثناءات لهذا المبدأ فى حالة الاتفاقيات التجارية الإقليميـة كالاتحـاد الجمركـى والمنـاطق الحـرة حيث تستثنى الدولة العضو فى الاتفاقيـة من منح الإعفاءات أو المميزات التـى التزمت بهـا ، منهـا تجاه الاتحاد الجمركى الإقليمى أو منطقـة التبـادل الحـر ويعتبـر هذا الاستثناء المدخل الرئيسى لأن تتعامل الدول العربية مع الاتفاقيـة فى صورة تكتل اقتصادى ممـا يتطلـب إحياء السوق العربية المشتركة .

ثانياً : تعظيم الاستفادة من استثناء مبدأ الشفافيـة :

وذلـك فـى حالـة الـدول التـى تواجــه عجـزاً حـاداً فـى مـوازين مـدفوعاتها ، والسماح فى حالة خاصة مبررة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعيـة ، وأيضا حالة الزيادة الطارئـة فى الواردات من سلع معينـة وبالقدر الـذى يهدد الإنتـاج المحلـى بخطر جسيم وهو ما يعرف باسـم الشروط الوقائية .

ويعـالج هذا الاستثناء الوضـع فـى الأقطــار العربيـة التـى ترغـب فـى تقييـد الـواردات الغذائيـة كمياً ، لعلاج الاختلالات التى تعانى منها مـوازين مـدفوعاتها، والقصــور فـى مواردهـا مـن العمـلات الصعبــة ، كمـا يحـد مـن الآثـار السلبية للاتفاقيــة علـى القواعـد الانتاجيـة التى تتسـم بانخفاض كفاءتها الاقتصادية القائمـة فى بعض الأقطـار العربيـة،

كما هو الحال لبعض صناعات ومنتجات الألبان ، علما بأن هذا يتطلب العمل فى نفس الوقت على رفع كفاءة هذه الوحدات أو إعادة النظر فى جدواها الاقتصادية .

ثالثاً : تعظيم الاستفادة من استثناء تقديم الدعم للبحث العلمى من الإلغاء التدريجى للدعم :

حيث يمكن الاستفادة مما تتيحه الاتفاقات من تقديم الدعم للبحث العلمى ونظم نقل التكنولوجيا، والتى لا تعتبرها الاتفاقات دعماً للإنتاج، كما لا تحظر اتفاقات تحرير التجارة توجيه الدعم عناصر تتعارض مع تطوير البحث ونقل التكنولجيا كبدائل لرفع الدعم عن المدخلات والمخرجات ، بل إن أكثر هذه المكونات فى منظومة التنمية سيكون حاسماً، والإصلاح المؤسسى فى مجال الإرشاد الحقلى يدخل ضمن هذه الخرمة المطلوب دعمها (56)

رابعاً : الاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم المقدم للزراعة فى صورة إعانات للمدخلات وللائتمان الزراعى :

ومن خلال هذا الاستثناء تستطيع الدول العربية ، التى ما تزال تمارس سياسات داعمة لعناصر الإنتاج والإقراض ، أن تعمل على التوسع فى الإنتاج أفقياً وعلى تحسين الإنتاجية بالنسبة لمحاصيل الغذاء التى تعانى الدولة من عجز كبير فى موازينها السلعية .

خامساً : الاستثناء من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق: والذى يشمل المناولة والتحسن وغيرها من تكاليف المعالجة ، بالإضافة إلى تكاليف النقل والشحن الدولى ، وكذا الاستثناء من تخفيض الدعم المخصص للنقل الداخلى والشحن للمنتجات الموجهة للتصدير

سادساً : الاستفادة من مبدأ الدعم المباشر وغير المباشر لتشجيع التنمية الزراعية والريفية ، وعلى دعم الاستثمارات الزراعية .

---

(1) د . إبراهيم سليمان : المتغيرات الدولية والميزة النسبية والقدرة التنافسية لقطاع اللحوم الحمراء فى الدول العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد التاسع – العدد الثانى 2001ص60.

سابعاً : الاستفادة القصوى من كافة المزايا التى يتيحها الاتفاق فى مجال دعم الانتاج ودعم التصدير لزيادة فرص وصول الصادرات العربية إلى أسواق الدول المتقدمة والتركيز على السلع القادرة على المنافسة والتى ستخضع فى الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم الممنوح لها .

ثامناً : إعادة هيكلة الانتاج الزراعى بما يحقق التوسع فى تصدير السلع الزراعية المنافسة فى الأسواق الدولية أو ترشيد الواردات من السلع الزراعية من الخارج أو تحقيق التوازن قدر الإمكان بين الاتجاهين .

تاسعاً : التكيف مع أحكام الاتفاقية :

أصبح الانضمام إلى المنظمة ضرورة لا يمكن الفكاك منها ولذا فإن الضرورى التكيف مع تلك المتغيرات والتحديات بشتى الوسائل الاستراتيجية لكى نحد من السلبيات ونعظم الاستفادة من وذلك الإيجابيات بنهج استراتيجية تتواءم وحجم تلك التحديات ومن ذلك .

1- تعزيز قدرة المنتج الزراعى العربى ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع تلك المتغيرات من خلال تطوير برامج توعية ومعرفة تلك الفئات بمتطلبات الموائمة مع هذه المتغيرات.

2- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية مع استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية فى تلك الحالات .

3- تبادل التجارب والخبرات فيما بين الدول العربية والدول النامية للانضمام إلى المنظمة .

4- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفنى التى تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة فى المجالات الزراعية .

المحـور الثانى : استراتيجية التكامل الزراعى العربي

إن التبعية الغذائيـة فى الوطن العربى قد تجاوزت كل الحدود فى ظل ما تحمله من استنزاف مستمر للموارد الاقتصادية العربية، إضافـة إلى كونها تشكل مصدر قلق دائم تجاه الأمـن الغذائى العربي، ولهذا فإن العمل على إنهـاء التبعيـة الغذائيـة قد أصبح واجباً قومياً لكونـه يهـم الدول العربية الغنيـة والفقيرة سـواء بسـواء وكما هو معروف فإن التجارب القطريـة قد أثبتت فشـلها فى تلبيـة الحاجات الغذائيـة للسكـان – فالأمـن الغذائى العربى لا يمكن أن يتحقق دون الجهـود العربية المشتركة، فهى الأمل الوحيـد لإنهـاء التبعيـة الغذائيـة مع ترسيخ معالم ثابتـة للتنميـة الزراعيـة الحديثة وما لم تستثمر الموارد الزراعيـة بشكل جماعى ومن وجهـة نظر تكامليـة فإن القصور فى التنميـة الزراعيـة والغذائيـة سيزداد عمقاً وأشد ضراوة سنة بعد أخرى [57] .

حيث يعد التكامـل الزراعـى العربـى أحد المتطلبـات الهامــة لتحقيـق برنـامج التنميــة الزراعيــة العربيـة بهـدف الوصـول إلـى تـوفير الأمــن الغـذائى العربــى مـع ضرورة التنسيق العربى فى مجال الإنتاج وفقاً للميزة النسبية وبمـا يحقق زيـادة كفـاءة اسـتخدام المـوارد العربيـة وتعظـيم الإنتــاج العربــى وزيـادة وتعميـق التعـاون العربــى وبصفـة خاصــة فى مجال إنتـاج وتجارة الغذاء .

أولاً : دوافع ومبررات التكامل الزراعى العربي

فى ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية ونشأة التكتلات الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية فإن التكامل الزراعى العربى أصبح ضرورة حتميـة وخياراً استراتيجياً باعتباره من أهم الفرص المتاحـة لتحقيق الأمن الغذائى العربي، وما لم يتم استثمار الموارد الزراعية بشكل جماعى ومن وجهة نظر تكاملية فإن القصور فى التنمية الزراعية والغذائية سيزداد عمقا .

وفيما يلى مبررات ودوافع الحاجـة إلى تكامل زراعى عربى :-

57– د . خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادى العربى : الواقع وآفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 78 – يونيو 1994 صـ33 .

1- استمرار مشكلة الغذاء فى الدول العربيـة :-

حيث يعتمد الوطن العربى فى توفير معظم احتياجاته الغذائيـة من السـوق العالميـة الخارجيـة الأمر الذى يعقبـه التعرض لمخاطر التبعيـة .

واستخدام الغذاء كسـلاح للضغط على الدول العربيـة ، وكذلك حدوث عجز فى الميزان التجارى الزراعى والغذائى العربى [58]

2- الزيــادة السكانيـة :

المنطقة العربية تعتبر أحد المناطق المرتفعـة فى معدلات النمو السكانى وهذه الزيادة تؤدى إلى وجود طلب متزايد على الغذاء بمعدلات تفوق كثيراً معدل الزيادة فى القدرة الإنتاجية للأراضى الزراعيـة [59] .

3 - الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الأقطار العربية :

حيث توجد لدى كل قطر أو مجموعة منهم موارد تتمتع فيها بمقدرة تنافسية وميزة نسبية فى الإنتاج بحيث يتم تخصيص الموارد الأرضية فى كل قطر لإنتاج السلع التى يمكن أن يتمتع بمزايا الإنتاج الكبير وتحقيق وفورات اقتصادية .[60]

4 – امتلاك الوطن العربى للإمكانيات المؤهلـه لتحقيق الأمن الغذائى ومنـها :-

أ- تعدد مصادر الإنتـاج :-

حيث تمتاز بعض الدول بالآتى :

– دول ذات وفرة عمالية مثل مصر والسودان واليمن .

58- د . حسن حمدان العلكيم – أزمة الغذاء فى الوطن العربى – التحديات وآفاق المستقبل – مجلة السياسة الدولية العدد 123 – يناير 1996 – صـ23 .

59- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – مجلة الزراعة والتنمية فى الوطن العربى – الخرطوم 1998 – ص10.

60- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : المؤتمر القومى حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء فى الوطن العربى، الخرطوم ، ديسمبر 1997 ، ص 137

- دول ذات وفرة رأسمالية مثل دول الخليج النفطية .

- دول ذات وفرة طبيعيـة مثل السودان حيث تتوفر فيه الأراضى والمراعى وبالتالى لو سمح لتلك الفوائض من عناصر الإنتاج بالتحرك من دول الفائض إلى دول العجز سوف يسمح باستغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل [61].

وكما تشير الإحصائيات إلى أن الاقتصاديات العربية يتوفر لديها كم هائل من الموارد الطبيعيـة والزراعيـة ، من حيث :-

- مساحة الأراضى القابلة للزراعى تفيد التقارير والبيانات الموثقة أن الوطن العربى يحتضن مساحات هائلة من الأراضى الصالحة للزراعـة تقدر بحوالى (198) مليون هكتار لا يستثمر منها سوى (20 – 25%) فى زراعات بعلية إضافة إلى 5% زراعات مروية [62].

- الغـابات حيث تحتل الغابات مساحة 48.4 مليون هكتار حسب تقديرات عام 2011[63].

-- المراعـى حيث تحتل مساحـة 493.4 مليون هكتار حسب تقديرات عام 2011 ، وتمثل هذه المساحة نحو 30 % من المساحة الإجمالية للدول العربية ونحو 13 % من مساحة المراعى فى العالم [64].

5- توافر الكوادر الفنيـة فى عدد من الدول العربية ويمكن رفع مستواها بمزيد من التدريب والأبحاث العلميـة .

وطبقاً لما سبق فإن الاستثمار فى الزراعـة العربية ما زال بحاجـة إلى إنفاق أكثر، وخاصـة فى الدول ذات الموارد الزراعيـة الضخمـة. وهنا يبرز دور العمل العربى المشترك لمواجهـة الخلل القائم فى توزيع الاستثمارات الزراعيـة العربية، حيث لم تعد

61- د . مصطفى عز العرب – أهمية وآثار التعاون الأقليمي العربى فى مواجهة مشكلات الأمن الغذائى .

62- حسن فهمى جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائى فى الوطن العربى 1985 الخرطوم صـ31 .

63 ـ جامعة لدول العربية ، التقرير العربى الموحد ، عدد 2012 .

64 ـ المصدر السابق .

الإمكانات القطرية تسمح بالإنفاق على توظيف الموارد الزراعية المتاحة بكثرة فى عدد من الدول العربية وما لم يتم إصلاح هذا الخلل فى ظل التعاون الجماعى فإن الزراعة العربية لن تنطلق أبداً. فقضية التنمية الزراعية فى البلدان العربية لم تعد من المهام القطرية فحسب، وإنما أصبحت من المهام القومية الكبرى، ولا يصح التساهل فى عدم دعمها أبداً .

ثانياً : سياسات وإجراءات تحقيق التكامل الزراعى العربى

حيث تفرض المتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية المعاصرة ومن أهمها قيام منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكامل للموارد الزراعية العربية وذلك فى ضوء معوقات وإمكانيات التكامل المذكورة آنفاً مع التأكيد على أهمية التكامل الزراعى العربى من خلال العمل الاقتصادى العربى المشترك لتحقيق الأمن الغذائى العربى الذى ترمى إلى تحقيقه سائر الدول العربية .

ووفقاً الخطوات والسياسات والإجراءات المقترحة والمطلوبة :-

1- التأكيد على أهمية توافق السياسات العربية المتسقة مع الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، وبخاصة منظمة التجارة العالمية .

2- تعظيم الاستفادة من الأطر التشريعية والاتفاقيات العربية القائمة وتفعيلها، وبما يساعد على إحداث الأطر القانونية والتشريعية والمؤسسية اللازمة للدخول فى مرحلة التكامل الزراعي.

3- العمل على تحقيق وإزالة القيود المفروضة على حرية انتقال العمالة ورأس المال وعناصر الإنتاج الأخرى بين الدول العربية. (65) .

4- ضرورة الاهتمام بإقامة الشبكات العربية المتخصصة فى المجالات التى تعزز التنسيق والتعاون العربي، وتساعد على تحقيق التكامل الزراعى

65- المنظمة العربية للتنمية الزراعية . المؤتمر القومى حول التكامل الزراعى العربى فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية القاهرة 19-22 ديسمبر 2004 .

وبخاصة فى مجالات إدارة الموارد الطبيعية والبيئية والوقاية من ومكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية والنباتية وغيرها.

5- التأكيد على أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثل حجر الأساس فى التكامل الاقتصادى العربى .

6- ضرورة العمل على أحداث الآليات والصيغ الملائمة لتنسيق السياسات الزراعية وفق أولويات تأخذ فى الاعتبار الخصوصيات القطرية مع التركيز على السياسات التمويلية للاستثمار الزراعى المشترك ، وتنسيق السياسات فى إطار استراتيجية التنمية الزراعية وبما يدعم التكامل الزراعى العربى[66].

7- تشجيع إقامة المشروعات الزراعية المشتركة فى المجالات الإنتاجية والتسويقية ، والخدمية ، وتوفير المناخ الاستثمارى الملائم لها ، وحث مؤسسات وصناديق التمويل العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لدعم إقامة هذه المشروعات العربية .

8- التأكيد على ضرورة تنوع الأنماط الزراعية العربية مع مراعاة مبادئ التخصص والمزايا النسبية والتنافسية[67].

9- خلق المزيد من فرص العمالة الزراعية مما يساعد على تحسين الدخول وخفض معدل البطالة والارتقاء بمعدلات الإنتاج [68].

10- ضرورة الإسراع فى البدء فى إقامة الاتحاد الجمركى العربى توطئة لقيام السوق العربية المشتركة .

66- المرجع السابق .

67- المرجع السابق .

68- المرجع السابق – صـ268 .

11- أن تتوجه الدول العربية إلى التخصص فى الإنتاج الزراعى على أساس الميزات المتوفرة لإنتاج السلع المختلفة فى أقطارها فى إطار من التنسيق والتكامل الزراعى العربى .

ثالثاً : تنمية التجارة البينية الزراعية العربية :

إن واقع التبادل التجارى لا يزال دون إمكانياته الفعلية ، وما يزال حجم التجارة البينية محدوداً ، كما يعترض تنمية التجارة العربية البينية الزراعية الكثير من المعوقات والتى تم ذكرها سابقاً ، لذا أصبح من الضرورى علاج أسباب تلك المعوقات مع ضرورة مواجهة العديد من التحديات والعراقيل المحلية والإقليمية والدولية ، وربما تكمن أهم تلك التحديات الخارجية ، جنباً إلى جنب مع سياسات الإصلاح الاقتصادى والسياسات المرتكزة على توسيع القاعدة الإنتاجية فى ضوء المزايا النسبية [69] .

ومن إطار السعى للاستفادة القصوى من فرص تنمية التجارة الزراعية العربية البينية من جهة وتجنب الآثار السلبية المحتملة عن المخاطر والتحديات الراهنة والمستقبلية من جهة أخرى فإن عناصر سياسة تشجيع التجارة العربية البينية ترتكز على ما يلى :

1- توفير قاعدة البيانات العربية عن الإنتاج والتجارة الزراعية العربية البينية منها والكلية وتحليل تلك البيانات تحليلاً واقعياً لمعرفة آفاق الميزة النسبية للمنتجات الزراعية العربية فى مقابل السلع المثيلة المستوردة من خارج الأسواق العربية وتطوير الأسواق القائمة وإيجاد منافذ جديدة للسلع الزراعية العربية .

2- أن تتوجه الدول العربية إلى التخصص فى الإنتاج الزراعى على أساس الميزات النسبية المتوفرة لإنتاج السلع المختلفة فى أقطارها .

3- التركيز على تطوير شبكة الطرق البرية بما يتناسب وخطط وتوقعات نمو التجارة الزراعية العربية البينية وغيرها من السلع .

69- د . نبيل حشاد : الجات والدول العربية ، مرجع سبق ذكره صـ282 – 283 .

4- المتابعة والتقييم العميقين لآثار التحولات المحلية والإقليمية والدولية على واقع ومستقبل التجارة الزراعية العربية البينية بهدف تعميق وزيادة فرص نموها من جهة والحد من عوامل تقلصها من جهة أخرى .

ومما سبق نستنتج ما يلى :

أن هناك عدة محاور استراتيجية مقترحة لتحقيق الأمن الغذائى من خلال تكامل زراعى عربى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة ، منها السعى إلى تعظيم الإيجابيات المتوقعة عن تطبيق أحكام الاتفاق الزراعى لمنظمة التجارة العالمية ، حيث يمكن للدول العربية الاستفادة من الاستثناءات الواردة فى الاتفاقية ، كما يمكن للدول العربية أن تتعامل مع الاتفاقية فى صورة تكتل اقتصادى مما يتطلب إحياء السوق العربية المشتركة .

وفى ظل تلك المتغيرات ونشأة التكتلات الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية فإن التكامل الزراعى العربى أصبح ضرورة حتمية وخياراً استراتيجياً باعتباره من أهم الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الغذائى العربى ، وذلك من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الأقطار العربية ، و تفرض المتغيرات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية المعاصرة ومن أهمها قيام منظمة التجارة العالمية على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكامل للموارد الزراعية العربية ، مع التأكيد على أهمية التكامل الزراعى العربى من خلال العمل الاقتصادى العربى المشترك لتحقيق الأمن الغذائى العربى الذى ترمى إلى تحقيقه سائر الدول العربية . ووفقاً للخطوات والسياسات والإجراءات المقترحة والمطلوبة والتى يمكن اتخاذها لتحقيق التكامل الزراعى بين الدول العربية.

مما يؤكد صحة الفرض الثالث والذى ينص على أن " هناك إمكانية لتحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال إقامة تكامل زراعى عربى "

نتائج البحث :

وقد توصل البحث إلى أهم النتائج التالية :

1 – أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية مما يعنى صحة الفرض الأول أن " أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية ".

2- هناك العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والتى منها قيام منظمة التجارة العالمية وأحكام الاتفاق الزراعى بها والتكتلات الاقتصادية الكبرى وآثارها على اقتصاديات الدول العربية ، يستوجب على الدول العربية إقامة تكتل عربى موحد فى مواجهتها وإلا تعرضت لخطر التهميش السياسى والاقتصادى وضعف القدرة التفاوضية أمام تلك التكتلات .

3_ هناك العديد من المعوقات التى تعرقل قيام تكامل زراعى عربى وزيادة حجم التجارة البينية ، كما أن هناك مبررات و فرص لقيام تكامل زراعى بين الدول العربية مما يؤكد صحة الفرض الثانى والذى ينص على أن " هناك العديد من المعوقات كما أن هناك العديد من الفرص لقيام تكامل زراعى عربى ".

4 - هناك عدة محاور استراتيجية مقترحة لتحقيق الأمن الغذائى فى ظل تكامل زراعى عربى منها السعى إلى تعظيم الإيجابيات وتحجيم المتوقعة عن تطبيق أحكام الاتفاق الزراعى لمنظمة التجارة العالمية ، كما يمكن للدول العربية أن تتعامل مع الاتفاقية فى صورة تكتل اقتصادى مما يتطلب إحياء السوق العربية المشتركة .

5 - هناك عدة محاور استراتيجية يمكن تطبيقها عبر مجموعة من السياسات والإجراءات لقيام تكامل زراعى عربى بهدف تحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة ، مما يؤكد صحة الفرض الثالث والذى ينص على أن " هناك إمكانية لتحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال إقامة تكامل زراعى عربى ".

التوصيات :

يوصى البحث بما يلى :

1- ضرورة العمل على زيادة أو مضاعفة الإنتاج الزراعى الحالى من خلال التوسع الأفقى وزيادة الاهتمام بالتوسع الرأسى والتكثيف المحصولى واستخدام الأساليب الحديثة التى تزيد من كفاءة الإنتاجية الحالية للأرض .

2- ضرورة العمل على زيادة الإنفاق الاستثمارى على الزراعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.

3- ضرورة العمل على تكثيف التجارة البينية العربية وتطوير التعاون بين الدول العربية لينتقل من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركى ومن ثم إلى سوق عربية مشتركة .

4- ضرورة الاستفادة القصوى من كافة المزايا التى يتيحها الاتفاق الزراعى فى منظمة التجارة العالمية .

5- العمل على تعزيز قدرة المنتج الزراعى العربى على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية ومنها أحكام الاتفاق الزراعى فى منظمة التجارة العالمية ومحاولة تعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات الناشئة عن تطبيقها .

6- ضرورة العمل على تفعيل العمل العربى المشترك ، وإقامة تكامل زراعى عربى لتحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة .

قائمة المراجع العربية :

- إبراهيم سليمان : المتغيرات الدولية والميزة النسبية والقدرة التنافسية لقطاع اللحوم الحمراء فى الدول العربية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط – المجلد التاسع – العدد الثانى 2001 .
- أحمد قدرى مختار، التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسة والأمن الغذائى المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000 .
- أسامة المجدوب :الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ـ القاهرة ـ 1997
- إمام محمود الجسمى ـ محددات الأمن الغذائى العربى ـ المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين ـ القاهرة ـ سبتمبر 2001 .
- ـإمام محمود الجمسى ـ محددات الأمن الغذائى العربي، المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة، سبتمبر، 2001.
- إيناس السيد صادق، د ـ إكرام إبراهيم، دراسة تحليلية لمفهوم الأمن الغذائى العربى فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، سبتمبر 2002.
- باسم فياض – المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية – المؤتمر العلمى السنوى للاقتصادين المصرين التاسع عشر – ديسمبر 1995 .
- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لأعوام 1996، 2001.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائى، مكافحة وإزالة الفقر، المكتب الاقليمى للدول العربية، نيويورك، مايو 1997.
- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد 53 لعام 2000،.
- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد 53 لعام 2000، ص 18.
- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سنوات مختلفة .
- جامعة الدول العربية ، التقرير العربى الموحد ، الفصل الثالث ، قطاع الزراعة والمياه ، سنوات مختلفة .

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوى للتنمية الزراعية فى الوطن العربى، 2008.
- حسن حمدان العلكيم – أزمة الغذاء فى الوطن العربى – التحديات وآفاق المستقبل ـ مجلة السياسة الدولية العدد 123 – يناير 1996.
- حسن حمدان العلكيم – أزمة الغذاء فى الوطن العربى – التحديات وآفاق المستقبل – مجلة السياسة الدولية العدد 123 – يناير 1996.
- حسن فهمى جمعة، المسألة الزراعية والأمن الغذائى فى الوطن العربى 1985 الخرطوم.
- حسنى مهران – التجارة البنية العربية وإمكانات تطويرها فى ضوء المستجدات الدولية والإقليمية – المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ـ معهد التخطيط القومى ـ المجلد الرابع ـ العدد الثانى ـ ديسمبر 1996.
- خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادى العربى : الواقع وآفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 78 – يونيو 1994 .
- خديجة محمد الأعسر : هيكل التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية وإمكانيات التكامل الاقتصادى العربى – شئون عربية عدد 80 – ديسمبر 1994 .
- رمزى زكى : هل يحتاج العالم لبريتن وودز جديدة ، مجلة العربى نوفمبر 1994 .
- سلسة تقارير مجلس الشورى، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، تقرير رقم 11، القاهرة فبراير 1992.
- صالح الأمين الأرباح – الأمن الغذائى : أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه – الجزء الأول ، دار الكتب الوطنية – بنغازى 1996.
- صبحى القاسم، الأمن الغذائى العربي، حاضره ومستقبله، عمان- الأردن 1998 .
- صلاح سعيد الطنبولى – التكامل الاقتصادى الزراعى بين بعض الدول العربية فى مجال الغذاء – رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة القناة 1992 .
- العالم اليوم 1993/3/13 .

- عبد المطلب عبد الحميد : الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواى لسياتل وحتى الدوحة – الدار الجامعية الإسكندرية 2005 ص 12 .
- فوزى حليم رزق، النمط الغذائى المصرى ومقارنته بالنمط الصحى والعالمي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد 419-420، أبريل 1990.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية العمل الاقتصادى العربى المشترك ومنظمة التجارة العالمية المؤتمر التاسع للاقتصادين الزراعين – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى سبتمبر 2001 .
- محمد رفيق حمدان – الأمن الغذائى نظرية وتطبيق –دار وائل للنشر ،عمان (الأردن) 1999ص 12.
- محمد كامل ريمان وآخرون (تنمية التجارة الزراعية العربية البيئة من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجارى العربى) ، المؤتمر التاسع للاقتصادين الزراعين – الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى 26 ، 27 سبتمبر سنة 2001 .
- مصطفى عز العرب – أهمية وآثار التعاون الأقليمي العربى فى مواجهة مشكلات الامن الغذائى .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إنتاج الأغذية، الدور الرئيسى للمياه، روما، ايطاليا، مارس 1996
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إنتاج الأغذية، الدور الرئيسى للمياه، روما، ايطاليا، مارس 1996.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – التكامل الزراعى العربى – تجربة الماضى ونظرة المستقبل – ديسمبر 92.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ المؤتمر القومى حول التكامل الزراعى العربى فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية القاهرة 19-22 ديسمبر .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – مجلة الزراعة والتنمية فى الوطن العربى – الخرطوم 1998.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية (التكامل الزراعى العربي. نظرة الماضى وآفاق المستقبل .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : المؤتمر القومى حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء فى الوطن العربى، الخرطوم ، ديسمبر 1997 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تقييم الاستراتيجيات البديلة لتحقيق الأمن الغذائى العربى ـ ديسمبر 1994 .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة فى المجال الزراعى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة – نوفمبر 2000 .
- نجيب عيسى، مسألة المياه فى الوطن العربى، المؤتمر العلمى الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، نوفمبر 1995.
- يحيى بكور – الامن الغذائى العربى : الواقع وأفاق المستقبل – شئون عربية – العدد 101 مارس 2000 ص 208 .
- يسرى دعبس – قضايا ومشكلات بيئية ، سلسلة قضايا التنمية والبيئة (5) مكتبة الاسكندرية ، 1995.
- يوسف عبد المجيد فايد، الموارد الاقتصادية. ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ـ 1999

قائمة المراجع الأجنبية :

- Mohammed sulieman Naser - (economic in regration in the arab world application of some economic concept) .
- Said Elnaggar - (The Uruguay Round and the arab countries) J international monetary fund 1996.
- U.N.C.F., " New Food policies in (A,G),, No. 31, Geneva, 1970.
- Valdes, A. Siamwalla, A.," Introduction", Food Security for Developing Countries Westivew Press, Boulder & Colorado, 1981.

ملخص البحث

دور التكامل الزراعى العربى فى تحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة.

د / خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بمدينة الشروق

ينصب البحث على دراسة إمكانية قيام تكامل اقتصادى زراعى عربى يمكن من خلاله تحقيق الأمن الغذائى للشعوب العربية كأحد الأهداف الهامة التى تهتم بها الدول العربية حيث يعد الأمن الغذائى ركيزة أساسية للأمن القومى العربى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة. ولقد توصل البحث إلى أن القطاع الزراعى العربى غير قادر على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب العربية ؛ حيث يعانى الناتج الزراعى من التذبذب على مستوى الوطن العربى ، مع تزايد معدلات الاستهلاك وانخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى العربى فقد انخفضت نسبة مساهمة الناتج الزراعى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو 12.77 % فى متوسط الفترة (1996 - 2000) وقد تزايد الانخفاض حتى بلغ نحو 5.1 % عام 2012 ، كما بلغ العجز فى الميزان التجارى الزراعى للدول العربية نحو 22655 مليون دولار عام 2000 ، حتى بلغ نحو 66280 مليون دولار عام 2011.

كما توصل البحث أيضاً أن العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية مثل نشأة المؤسسات الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية والاتفاق الزراعى بها والتكتلات الاقتصادية ، سوف يترتب عليها عدة آثار وسلبية ، مما يستوجب على الدول العربية إقامة تكتل فى مواجهتها وإلا تعرضت لخطر التهميش السياسى والاقتصادى وضعف القدرة التفاوضية أمام تلك التكتلات ،كما أن هناك العديد من المعوقات التى يمكن أن تحول دون تحقيق هذا التكامل كما يوجد العديد من الفرص لقيام هذا التكامل .

كما توصل البحث إلى أن هناك عدة محاور استراتيجية يمكن تطبيقها عبر مجموعة من السياسات والإجراءات لقيام تكامل زراعى عربى بهدف تحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة .

ولقد أوصى البحث بضرورة العمل على زيادة الإنتـاج الزراعى الحالى ، و زيادة الإنفاق الاستثمارى على الزراعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتى، وتكثيف التجارة البينية العربية وتطوير التعاون بين الدول العربية لينتقل من منطقـة تجارة حرة إلى اتحاد جمركى ومن ثم إلى سوق عربية مشتركة ، مع ضرورة إقامة تكامل زراعى عربى لتحقيق الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية القائمة .